منهج الباحثين في عرض الآراء النحوية ومناقشتها فـــي دراسات نحو القرآن في رسائل واطاريح، جامعة البصرة ١٩٩٨م ـ ٢٠١٢

أ.م.د سالم يعقوب يوسف محمد شلال نعيمة
جامعة البصرة ـ كلية التربية ـ قسم اللغة العربية

ملخص البحث:

يتضح ممّا مرّ ذكره أنّ الباحثين اعتمدوا في حجاجهم على طرق متباينة تباين المسائل التي بحثوها، فلكلّ مسألة أسلوب من الحجاج يتوافق معها، بشكل أكبر ممّا لو اتخذوا منهجاً مغايراً في المسألة المبحوثة. فمثلاً، تبني رأي تسالم عليه النحاة أيسر بكثير من نقضه، وترجيح رأي من بين آراء النحاة أهون من تبني رأيٍ حديث لم يعهده الدرس اللغوي، واختيار وجه قال فيه أغلب النحاة أسهل من انتقاء وجهٍ شاذ لم يقل به إلّا نحويّ أو بعض النحويين، وهكذا؛ لذا من الطبيعي أنّ يتبنى الباحث منهجاً جدلياً يتناسب وموضع المناقشة في المسألة التي أخضعها إلى دراسته، فمناقشة مسألة متشعبة لم يتفق فيها النحاة تحتاج إلى دراسة تفصيلية، وبأسلوب علمي يكلله الوضوح والدقة، وبطريقة جدلية واضحة المعالم ينتقل فيها الباحث من الجزئيات إلى الكليات وصولاً إلى الحلّ، ومثل هذا الأسلوب يصدق حين ينقض الباحث فكرة أو مسألة اتفق جلُّ النحاة عليها. أمّا حين يتوافق الباحث مع ما يراه النحاة، فما عليه إلّا أنّ يبيّن السبب الذي دعاه إلى موافقتهم، في حين يجب عليه حين مخالفتهم أنّ يتعرض إلى السبب الذي حدا به إلى أنْ يتجنب ما ذهبوا إليه، ويوضح ما هو الخلل والوهم الذي وقع فيه هؤلاء النحاة، محاولاً تصويب ما فاتهم، داعماً حجته بالأدلة والبراهين التي ينجلي بها الشك والخلل. ويمكن أنْ نستنتج أنّ الباحثين كانوا موفقين إلى حدّ كبير في حجاجهم ما عدا بعض المواضع التي أشرنا إليها فيما سبق، نرى أنّهم قد جانبهم التوفيق فيما يبدو.

توطئة:.

المنهج لغة: (((نهج) النون والهاء والجيم أصلانِ متباينان: الأولُّ النّهج، الطريق. ونهج لي الأمرَ: أوضحه. وهو مستقيم المِنْهاج. والمَنْهج: الطّريق أيضاً، والجمع المناهج. والآخر الانقطاع. وأتانا فلانٌ يَنهج، إذا أتى مبهوراً منقطع النّفس، وضربت فلاناً حتى أنهج، أي سقط...))[١]. وقد ذكر عبد الرحمن بدوي أنّ لفظ (منهج) ترجمة للكلمة method الفرنسية ونظائرها في اللغات الأوربية الأخرى، وهي تعود إلى أصل يوناني، كان أفلاطون يستعملها بمعنى البحث أو النظر، أو المعرفة، في حين يستعملها أرسطو

فـي بعـض الأحيـان بمعنـى البحـث. ومعناهـا الاشـتقاقي هـو الطريـق أو المـنهج المتبـع إلـى الغـرض المنشود[٢].

وقد تعددت تعريفات المنهج الاصطلاحية[٣]، فمنها ما ذكره الدكتور عبد الرحمن بدوي نقلاً عن أصحاب منطق بورويال الذين اعتبروا المنهج على أنّه ((فن التنظيم الصحيح لسلسلة الأفكار العديدة، إمّا من أجل الكشف عن الحقيقة، حين نكون بها جاهلين؛ أو من أجل البرهنة عليها إلى الآخرين، حين نكون بها عارفين))[٤]. إلّا أنّ عبد الرحمن بدوي يرى أنّ هذا الحدّ ناقصٌ؛ لأنّه يتحدث عن الأفكار متجاهلاً الوقائع والقوانين، ممّا يؤدي ذلك إلى التغافل عن المنهج التجريبي أو التاريخي؛ لذا فإنّ المنهج اصطلاحاً لديه هو ((الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحديد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة))[٥]، في حين يراه الدكتور عبد الهادي الفضليّ هو ((من القواعد العامة يعتمدها الباحث في تنظيم ما لديه من أفكار أو معلومات من أجل أنْ توصله إلى النتيجة المطلوبة))[٦].

مهما يكن الأمر فإنّ البحث يجد أنّ هناك توافقاً بين المدلول المعجمي الأول لمفردة (منهج) وبين معناها الاصطلاحي، فكلّ من المدلولين يشيران إلى السير بخطى نحو هدف محدد لإيضاحه وإزالة إبهامه، إلّا أنّ التعريف الاصطلاحي يشير إلى أنّ هناك تفاعلات وعمليات عقلية تجري في ذهن الباحث ممزوجة بما اكتسبه ذلك الباحث من إدراك عن طريق التجربة والاختبار، مستفيداً من أخطاء أو صحة ممّن كان قبله من الممنهجين، وتلك النتائج المستنبطة تُبرمج وتُقنن وفق ضوابط وقواعد ونظم ممنهجة تسير في الباحث إلى فكّ شفرات المشكلة المبحوثة. ويعدّ منهج الدارس اللبنة الأولى التي تؤسس إلى نجاح البحث المنوط بذلك الباحث، ولكلّ موضوع منهج يلائمه. وقد يقتضى الأمر إلى تداخل مناهج البحث بعضها ببعض وصولاً للحقيقة التي ينشدها البحث، كاقتران المنهج التجريبي بالمنهج العقلي لإثبات حقيقة تتنازع فيها التجربة والعقل، كما هو الحال في إثبات قانون الجاذبية العام، فـ ((حتى التجربة التي يزعم التجريبيون أنّها المقياس الأول، ليست في الحقيقة إلّا أداة لتطبيق المقياس العقلي، ولا غنى للنظرية التجريبية عن المنطق العقلي))[٧].

عرض آراء لا غير:

اعتمد الباحثون في مواطن من بحوثهم على طريقة عرض آراء النحاة، واللغويين، والمفسرين، من دون أنْ يبثوا خلالها آراءهم أو يعلقوا عليها، وقد جاء هذا العرض تمهيداً إلى ولوجهم صلب موضوع البحث، أو دعماً لما ذهبوا إليه، أو لتبيين أنّ موضوع البحث قد أُختلف فيه، أو لغرض تعريف القارئ بها، وما إلى ذلك.

ذكر الباحث خليل خلف بشير جملة من آراء النحاة لغرض التعرف والإطلاع عليها، وهو يناقش تمييز المدح والذم في القرآن الكريم ـ في معرض حديثه عن التمييز الوارد في قوله تعالى:{بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَا أَنَزَلَ اللّهُ ...}[٨]، إذ يرى سيبويه (ت١٨٠هـ) أنّ (ما) في (بئسما) اسم موصول، بمعنى: (بئس الشيء)، وتابعه من المحدثين الدكتور مهدي المخزومي. في حين يراهما ـ أي: بئسما ـ الكسائيّ (ت١٨٩هـ) اسماً واحداً في محلّ رفع. ويذهب الأخفش (ت٢١١هـ) إلى أنّ (ما) نكرة موصوفة، وجملة (اشتروا به أنفسهم) صفة لها، فيكون تقدير قوله تعالى: (بئس شيئاً اشتروا به أنفسهم...)، وهو بمثابة قولنا: (بئس رجلاً زيدٌ). ويجعل الفراء (ت٢٠٧هـ) (بئسما) بمنزلة (كلما). وذكر الباحث أن النحاس (ت٣٣٨هـ) رجح رأي الأخفش، وردّ بقيه الآراء، على الرغم من استحسانه لرأي سيبويه(ت١٨٠هـ)[٩].

يلحظ أنّ الباحث قد اقتصر على ذكر الآراء التي تتعلق بموضوع البحث من دون أنْ يتبنى أيّ رأي منها. وقد اختارها بعناية، إذ ذكر رأياً لنحاة بصريين، المتمثل بقول سيبويه (ت١٨٠هـ)، والأخفش (ت٢١١هـ)، ولم يغفل عن رأي مؤسس المدرسة الكوفية، المتمثل بقول الكسائيّ (ت١٨٩هـ)، ورأي كوفي آخر، وهو الفراء (ت٢٠٧هـ). إلّا أنّ الباحث يظهر له أنّ المفسرين، كالزمخشري (ت٥٣٨هـ) وأبي حيان (ت٧٤٥هـ)، تبنوا رأي الأخفش[١٠]، معززاً ذلك القول بنص عن الزمخشري، يرى فيه الأخير أنّ (ما) من تركيب (بئسما) ((نكرة منصوبة مفسرة لفاعل (بئس) بمعنى بئس شيئاً))[١١]. قد يُفهم من ذلك أنّ الباحث مال إلى رأي الأخفش، لكنّه لم يصرح بذلك.

وقد يقتصر باحث على عرض رأي لنحوي أو مفسر واحد من غير أن يبدي رأيه فيه، كما يلحظ ذلك حين تحدث الباحث عبد الحسين إبراهيم محمد عن احتمالية تمام (كان) أو غير تمامها. إذ إنّه تعرض لرأي الفخر الرازي (ت٦٠٤هـ)، وهو يفسر، قوله جلّ جلاله: {كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ

بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ...}[١٢] . إذ يرى الأخير أن (كان) تحتمل أن تكون تامة بمعنى الوجود والحدوث؛ وبذلك لا حاجة إلى خبر، والتقدير: (وجدتم خير أمة)[١٣]، فلم يبدِ الباحث رأيه بالإيجاب أو السلب تجاه ما ذهب إلية صاحب التفسير الكبير، واكتفى بعرضه لا غير.

ومثل ذلك فعل الباحث عبد الرحمن فرهود حين تعرض لذكر (أنى، وكيف) اسمي الاستفهام عندما يُحتمل مجيئهما نائبين عن المفعول المطلق في القرآن الكريم. واقتصر الباحث على ذكر رأي الطبرسيّ (ت٥٨٤هـ) الذي يجيز وقوعهما هذا الموقع ، كما في قوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ...}[١٤]، وقوله جلّ جلاله: {خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا... لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ }[١٥]، إذ يرى جواز أن يكون اسم الاستفهام (كيف) في الآية الأولى نائباً عن المفعول المطلق، أو أن يكون في موضع المصدر، والتقدير: (أيّ مدٍّ مدّ الظل). وفي الآية الثانية يذهب إلى أنّ اسم الاستفهام (أنّى) نائب عن المفعول المطلق، بمعنى: (كيف تصرفون)، أو في موضع الحال[١٦].

يلحظ أن الباحث قد تعرض لرأي مفسر واحد، وهذا المفسر يتبنى في كلّ من الآيتين رأيين يحتملهما المعنى، بحسب وجه نظر المفسر. إلّا أنّ الباحث لم يتبنَ أيّاً منهما، واكتفى بالعرض. ولا يعنى الاكتفاء بالعرض أنّ الباحث جانب الصواب أو نعدّها سبة في منهجه، فقد تتطلّبُ مواضع من البحث العرض فقط، حين لا يكون موضوع البحث الذي يتناوله الباحث لا يُناقض فكرة تبناها الباحث نفسه أو كان أحد الآراء المطروحة بعيداً عن الواقع اللغوي ، والآخر يمتّ له بصلة وثيقة، أو يكون أحدها متكلفاً والآخر بعيداً عن التكلف والتعقيد. فمادامت الآراء التي ذهب إليها النحاة أو المفسرون تتوافق مع روح اللغة، فلا يجد البحث ـ كما يبدو ـ ضرورة من ترجيح أحدها على الآخر.

عرض آراء وترجيح أحدها:ـ

يجد البحث أنّ هناك مواضع من بحوث الدارسين، نهجوا فيها حين تعرضوا إلى أراء الباحثين في مواطن تتناسب ومقام بحثهم ـ نهجاً مغايراً عمّا ذكرناه سابقا. إذ اعتمدوا فيه على عرض جملة من آراء النحاة، ثم تبنوا رأياً منها، يتناسب ومداركهم العقلية التي لا تخرج في أغلب الأحيان عن الواقع اللغوي، وما يخدم وجهة نظرهم، رافضين آراء أخرى بحجج تتباين من باحث إلى آخر، كحجة عدم استقامة المعنى حين نتبنى رأياً معيناً، أو بداعي التكلف في مواضع أخرى.

عرض الباحث أحمد محمد نعمان أوجه الخلاف في عمل اسم التفضيل في الاسم الظاهر، كما هو الحال في إعراب الاسم الموصول (من) في قوله تعالى: {إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ }[١٧]. فقد رأى بعضهم أنّه في موضع جر بعد إسقاط الخافض وإبقاء عمله، وهذا ما لا يرتضيه أبو حيان (ت٧٤٥هـ)، إلّا في الضرورة. وعارض الباحث أيضاً أن يكون (من) في موضع جر بالإضافة؛ لأنّ اسم التفضيل يُضاف إلى ما هو بعض له؛ ممّا يؤدي إلى فساد المعنى في الآية الكريمة، فيكون المعنى حين عدّه مضافاً على تقدير: (إن ربّك أعلم الضالين)، وهذا التقدير ممّا لا يُختلف فيه أنّه كفرٌ[١٨]. ويذهب ابن جني (ت٣٩٢هـ) إلى أنّه في موضع النصب بعد إسقاط الخافض، بدليل وجود حرف (الباء) مع اسم التفضيل نفسه في تتمة الآية من قوله: (وهو أعلم بالمهتدين). وأكد هذا الرأي ابن عاشور (ت١٣٩٣هـ) الذي يرى أنّ حذف حرف (الباء) حذفُ إيجازٍ. وأضاف الباحث أنّ بعض الكوفيين لا يمانعون في عمل اسم التفضيل في المفعول غير الصريح، على الرغم من قولهم بعدم عمله في المفعول الصريح[١٩]. وقيل إنّه منصوب بفعل مضمر، والتقدير: (إن ربّك أعلم يعلم من يضل عن سبيله)، ، وهو قول أبي على الفارسي (ت٣٧٧هـ)، ورأي جمهور البصريين. وهذا الرأي لا يقرّه عبد الفتاح الحموز؛ لأنّه ظاهر التكلف والتعقيد، لا ضرورة له[٢٠]. وهناك من عدّ (من) اسم استفهام في موضع رفع بالابتداء، فتكون الجملة الفعلية بعدها (يضل) خبراً له، والجملة المؤلفة من المبتدأ والخبر في محل نصب عُلق عنها العامل، وهذا الرأي للكسائيّ (١٨٩هـ)، والمبرد (ت٢٨٥هـ)، والفراء (ت٢٠٧هـ)، والزجاج (ت٣١١هـ)، ومكي (ت٤٣٧هـ). وذكر الباحث أنّ هذا الرأي الأخير يضعفه أبو حيان؛ لأنّ التعليق لا ينفك عن عمل العامل، واسم التفضيل لا يعمل في المفعول به. وقولهم بتعليق عمله اعتراف منهم أنّ اسم التفضل كان يعمل، ثم عُلق بعد ذلك، وانّ أبا علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) لا يُجيز أن تكون الجملة نفسها معمولة لاسم التفضيل؛ لأنّ المعاني لا تعمل في مواضع الاستفهام ونحوه. ولم يوافق الحموز أبا حيان وأبا علي ؛ لأنّ في التنزيل أفعالاً تتعدى إلى مفعول بوساطة تعلق على العمل على نية الخافض[٢١]، كما في قوله جلّ جلاله: {أَوَ لَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِن قَبْلِهِمْ...}[٢٢].

وبعد هذا العرض أدلى الباحث دلوه، واستقر رأيه على ((أنْ تكون (من) في موضع نصب بنزع الخافض، وهو الباء وحذفت حذف إيجاز ويدلّ عليها وجود الباء بعده، ونوع القرينة الدالة على الحذف حالية، وهو ما ذكره ابن جني وابن عاشور))[٢٣].

يلحظ في منهجية الباحث أنّه اعتمد على عرض الآراء لنحاة ومفسرين، ثم خلّل بعضها بآراء مخالفة لها، مبيناً حجة من خالف، كما هو الحال في رأي الحموز الذي عارض ما ذهب إليه البصريون الذين جعلوا اسم الموصل (من) منصوباً بعامل محذوف؛ بحجة أنّ ذلك تكلف لا ضرورة له، وكرفض أبي حيان أنْ يكون (من) مضافاً؛ لفساد المعنى. وقد كشف الباحث من آراء النحاة والمفسرين السابقين، واقتصر على آراء محدث واحد، وهو الدكتور عبد الفتاح الحموز. ثم بعد ذلك رجح رأياً منها، معتمداً على قرينة حرف (الباء) الظاهرة بعد (الباء) المحذوفة . ولم يبين السبب في عدم تبني غيره من آراء النحاة، واكتفى بذكر الرأي والرأي المخالف له في نظر النحاة.

وتعرضت الباحثة نجلة يعقوب يوسف إلى أهم ما يراه النحاة بالنسبة إلى الفاعل، أيكون جملة فعليه أم لا يكون؟ إذ ذكرت أنّ أكثر النحاة رفضوا أن يجيء الفاعل جملة فعلية، ويقدرون الفاعل حين يرد ما ظاهره جملة على انّه ضمير مستتر يعود على المصدر المستوحى من الفعل نفسه، فكان لهم ثلاثة تقديرات فيه من قوله تعالى: {ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ }[٢٤]، والتقدير: (ثم بدا لهم بداءٌ) أو (بدا لهم سجنه)، أو (بدا لهم رأي). ويرى آخرون جواز أن يكون الفاعل جملة فعلية بشروط، في حين يرى آخرون جواز ذلك بدون قيد أو شرط[٢٥].

ثم عقبت بعد تلك الآراء، بما يراه الأستاذ عباس حسن، والدكتور الجواري. إذ يذهب الأول إلى منع أن تكون الجملة الفعلية فاعلاً، والفاعل في الآية الكريمة هو الضمير المستتر المقدر بـ (هو) العائد على المصدر المفهوم من الفعل. في الوقت الذي لا يمانع الثاني من مجيء الجملة فاعلاً[٢٦].

وبعد هذا العرض لا تمانع الباحثة أنْ يكون الفاعل جملة فعلية، إذ تقول: ((وإذا نظرنا من جهة أخرى نجد أنّه لا يوجد مانع من وقوع الجملة الفعلية فاعلاً، فالفاعل قد يأتي مصدراً مؤولاً، أي (جملة فعلية من الحرف المصدري مع الفعل) ويؤول بمصدر فلو ذهبنا إلى أنّ الجملة الفعلية في هذا الباب من نوع الجمل التي تؤول بمصدر وتقع في محل رفع فاعل لسهل علينا الأمر، ولأصبح الفاعل في الآية الكريمة، هو (بدا لهم سجنه)))[٢٧].

نجد أنّ الباحثة اقتفت أثر الباحث الأول في معالجتها لموضوع البحث، إذ بدأت بعرض الآراء ثم رجحت الرأي الذي تراه مناسباً. وكان السبب في اختيارها أن يكون الفاعل جملة بشرط أنْ تؤول بمصدر، هو تذليل الصعب، كما عبّرت عنه بعبارة (لسهل علينا الأمر). وممّا يميزها عن سابقها أنّها لم تذكر حجة كلّ فريق التي أدتْ بهم إلى ما نحوا إليه، كما فعل الباحث السابق.

مناقشة الآراء ونقضها:ـ

ناقش الباحث حبيب مشخول حسن ما ذهب إليه الدكتور فاضل السامرائي الذي يذهب إلى أنّ التركيب المؤلف (أنْ، والفعل) لا يدلّ على الزمن، حيث قال: ((فإنهم يجانبون الدقة، ذلك أنّ (أنْ، والفعل) لا يدلان على زمن لأنّهما تركيب مصدري، والمصدر لا زمن له))[٢٨]. وهذا الرأي لا يوافقه الباحث، ويراه غير دقيق؛ لأنّ هناك فرقاً ((بين قولك (القيام) وبين (أنْ تقوم)، فإذا كان الأول يدلّ على الحدث مجرداً، فإنّ الثاني يدلّ على حدث اقترن بزمن، ومن قصور اللغة أنْ تدل بصيغتين على معنى واحد))[٢٩]. ثم انبرى الباحث إلى دعم رأيه بذكر نص عن السهيلي (ت٥١٨هـ) دعماً لما جنح إليه، ودليلاً على أنّ الأمر لم يفت النحاة القدماء، إذ يرى الأخير أنّ ((الحدث قد يكون فيما مضى وفيما هو آتٍ وليس في صيغته على ما يدلّ على مضي أو استقبال، فجاءوا بلفظ المشتق منه مع (أن) ليجتمع لهم الحدث مع الدلالة على الزمن))[٣٠].

وذكر الباحث شواهد من القرآن الكريم جاء فيها تركيب المصدر المسبوك من الفعل المضارع مع (إنْ) دالاً على أزمنة مختلفة بحسب السياق الوارد فيه ذلك المصدر المسبوك، ممّا يدل على أنْ الدكتور السامرائي قد جانب الصواب فيما ذهب إليه. فقد ورد التركيب المكون من (انْ والفعل) دالاً على المستقبل القريب، إلّا أن السياق صرفه إلى المستقبل البعيد[٣١]، من قوله تعالى: { فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ...}[٣٢]، وقوله جلّ جلاله: {وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ }[٣٣]. وكذلك جاء التركيب نفسه ليدل على الزمن الماضي[٣٤] في قوله جلّ ثناؤه: {أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً }[٣٥].

نجد أنّ الباحث يؤمن بفكرةٍ تناقض ما يحملها الدكتور السامرائي، فالأول يؤمن أنّ (الفعل المضارع وأن) المنسبك على هيأة المصدر يدلّ على الحدث والزمن، في حين يعتقد الثاني أن المصدر يدلّ على الحدث المجرد سواء أكان مسبوكاً أم غير مسبوك؟ ويرفض الباحث أن يؤدي تركيبان الغرض نفسه؛ لأنّ ذلك يُعدّ قصوراً في اللغة؛ لذا نهج الباحث نهجاً اعتمد فيه على الإكثار من الشواهد القرآنية التي تُثبتْ ما يراه من رأي. فضلاً عن أنّه لم يهمل رأي الأقدمين في المسألة، إذ ذكر رأي السهيلي بعد أنْ نقض ما يراه الدكتور السامرائي؛ كي يطمئن المتتبع على رجاحة رأيه.

ويمكن أنْ ننقض ما يراه الباحث فيما يتعلق بقوله: أنّ اللغة تكون قاصرة في حال كونها تمتلك تركيبين يؤديان الغرض نفسه؛ لأنّه وقع في نفس ما وقع فيه من خالفه في الرأي. حيث رفض أن يكون المصدر دالاً على الحدث فقط حين يكون مسبوكاً؛ لأنّه يدلّ عليه من غير سبك؛ ولمّا كان مسبوكا وجب أن يؤدي غرضا آخر، وهو الحدث المقرون بالزمن. لكنّ الباحث غفل عن أنّ الفعل يدل على الحدث المقرون بالزمن، وكذلك المصدر المسبوك بحسب ما ذهب إليه، فأصبح لدينا تركيبان يدلان على غرض واحد، كما هو الحال في قولنا: ذهب محمد، يعجبني أن يذهب محمد وبهذا وقع فيما فرّ منه.

ذهب الباحث عدنان خالد فضل إلى نقض جانب من رأي ابن يعيش(ت٦٤٣هـ)، ووافقه في الجانب الآخر، إذ يذهب ابن يعيش إلى أنّ أسلوب الشرط جملة واحدة، أي جملة الشرط وجملة جوابها، ويراها جملة فعلية واحدة؛ لأنّ حرف الشرط ربط فعل الشرط بجزائه، وكأنّ الجملتين جملة واحدة من حيث المعنى، إذ ينص ابن يعيش على أنّ هذه: ((الجملة وإن كانت من أنواع الجملة الفعلية وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله، نحو: قام زيد، إلّا أنّه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كلّ جملة من الشرط والجزاء بأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة نحو المبتدأ والخبر، فكما أنّ المبتدأ لا يستقل إلّا بذكر الخبر، كذلك الشرط لا يستقل إلّا بذكر الجزاء...))[٣٦].

يذهب الباحث إلى موافقته في جزئية عدم استقلالية جملة الشرط بذاتها، إذ لا يتمّ المعنى من دون ربط جملة الشرط بجملة فعل الشرط معاً، إلّا أنّ الباحث لا يوافقه في عدّ جملة الشرط جملة فعلية، بحجة أن أسلوب الشرط مؤلف من جملتين تُلازم أحداهما الأخرى، أي أنّه أسلوب يتألف من جملتين لا جملة واحدة، وهما جملة الشرط، وجملة الجزاء، ((ويمكن أنْ تكون هاتان الجملتان معطوفتين إحداهما على الأخرى ثم كوّنا بمجموعهما شرطاً، فينبغي أن لا تسمى الجملة الشرطية وإنّما هو أسلوب شرط قائم على ترابط جملتين جملة الشرط....وجملة الجزاء وتكون الأخيرة متنوعة بين الفعلية والاسمية))[٣٧].

بعدها ذكر الباحث نصاً قرآنياً، يثبت فيه صحة ما ذهب إليه، وهو قوله جلّ جلاله: {وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلى اللّهِ ...}[٣٨]. إذ نلحظ أنّ المعنى لا يتمّ

إلّا من خلال ترابط الجمل ببعضها ، فهذا التلازم بين الشرط وجزائه هو الذي علق وقوع الأجر على الموت والهجرة معاً، ولم يعلق الأجر على الموت فقط، أو على الهجرة فقط[٣٩]. ولم يفت الباحث أنْ يذكر نصاً يؤيد فيه رأيه، إذ ذكر قولاً عن عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ، أو٤٧٤هـ) جاء فيه: ((لأننا إن قلنا: إنّه في كلّ واحدة منهما [جملة الشرط، وجملة الجزاء] على الانفراد جعلناهما شرطين، وإذا جعلناهما شرطين اقتضيا جزاءين وليس معنا إلّا جزاء واحد، وإن قلنا: أنّه في واحدة منهما دون الأخرى، لزم منه إشراك ما ليس بشرط في الجزم بالشرط وذلك ما لا يخفى فساده))[٤٠].

يُلحظ أنّ الباحث نَهَج نَهْج سابقه حين عالج الموضوع الذي مرّ آنفاً، إذ بدأ بعرض الرأي الذي يرى خلافه، مع ذكر نص الرأي، ثم عرض فكرته المخالفة، مدعومة بالشواهد القرآنية، ونصاً عن عبد القاهر الجرجاني يدعم ما ذهب إليه من رأي، وبث أثناءها ما يراه أصوب وأدق ممّا ذهب إليه ابن يعيش. لكنّ الباحث اهتم بالمعنى أكثر من اهتمامه بفعلية أسلوب الشرط أو باسميته، والذي قاده إلى هذا الاتجاه، هو أنّه لا يفرق بين الكلام والجملة[٤١] .

موقف الباحثين من تيسير الآراء وتكلفها:.

يميل أغلب الباحثين إلى الآراء البعيدة عن التكلف والتعقيد في منهجيتهم، عندما تتوافر أراء ووجهات نظر تتأرجح فيها البساطة والتكلف، والسهولة والوعورة، إلّا في حالات نادرة نجد بعض الباحثين يفضلون التكلف على البساطة في بعض المواطن. إذ ذهب البعض إلى أبعد من ذلك محاولين التحرر من قيود نظرية العامل، التي يرونها أثقلت العربية بقيود كان من الممكن أن نستغني عنها في مواضع محددة، ولاسيما حين تتعارض القاعدة مع المعنى. وكان من المفترض أن تُوظف القاعدة لخدمة المعنى، ولا يُوظف المعنى لخدمة القاعدة. وهذا ما نجده جلياً في آراء تمام حسان الذي لا يقر أنْ يُقدر عاملٌ للمصدر (سلاماً) على حساب المعنى في قوله تعالى:{إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ }[٤٢]، إذ يقول: ((يحلو للنحاة أن يقدروا ناصباً للمصدر فيقولوا أن أصله (نسلم سلاماً وهكذا ينقلب المعنى رأساً على عقب فيتحول الخبر بعد أنْ كان إنشاء، ولو كان خبراً لارتفع المصدر الأول كما ارتفع المصدر الثاني...))[٤٣].

يرى الباحث عبد الرحمن فرهود جساس أنّ بعض النحاة منعوا حذف المفعول المطلق المؤكد لحدث عامله؛ لأنّ وظيفته تفرض حضوره في التركيب، وقد أشار إلى ذلك ابن جني (ت٣٩٢هـ) حيث يقول:

((ولم أعلم المصدر حُذف في موضع، وذلك أنّ الغرض فيه إذا تجرد من الصفة أو التعريف أو عدد المرات، فإنّما هو لتوكيد الفعل، وحذف المؤكد لا يجوز))[٤٤]. وأضاف الباحث أنّ الدكتور عبد الفتاح الحموز يرى أنّ في القرآن ثلاث آيات قد جاء فيها المفعول المطلق المؤكد محذوفاً، وهن: قوله تعالى: {إِنَّ اللَّـهَ وَمَلَائِكَتَـهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِـيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً }[٤٥]، وقوله جلّ جلاله:{إِن نَّقُولُ إِلاَّ اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوَءٍ ...}[٤٦]، وقوله جلّ ثناؤه: {ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ }[٤٧].

وما ذهب إليه الدكتور الحموز لا يرتضيه ولا يقره الباحث، بحجة التكلف والتعقيد. فتقدير المفعول المطلق المؤكد لحدث عامله من وجهة نظر الباحث ((تكلف، ذلك أنّه فضلة يؤتى به عندما يكون السياق في حاجة لذكره لإتمام المعنى؛ لذا إنّ تقديره يغير المعنى المراد من الكلام، ففي قوله تعالى: (صلوا عليه وسلموا تسليماً)، لو جيء بالمفعول المطلق، أي: صلاة، لأصبح المعنى، الصلاة الحقيقية، أي تلك الأفعال التي نؤديها في الفرائض اليومية...))[٤٨]. وفي الآية الثانية كان تقدير الحموز للجملة قبل حذف المفعول المطلق، هو: (أن نقول قولاً إلّا قولنا)[٤٩]. وهذا التقدير لا حاجة إلى مناقشته من وجهة نظر الباحث؛ لأنّه بلغ من التكلف ما هو بيّن وواضح؛ فذهب إلى أنّ الضمير المقدر في الفعل (يحكم) عائد على مصدر وقع خبراً للمبتدأ، وليس عائداً إلى مفعول مطلق[٥٠].

يُشترط في النعت شرطان: أحدهما أن يكون مطابقاً لمنعوته في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والتعريف والتنكير، فضلا عن الرفع والنصب والجر، والثاني أنْ يكون مشتقاً، إذ استقبح النحاة أن يجيء جامداً، ممّا اضطر بعضهم إلى تأويل الجامد بالمشتق حين يأتي خلاف ما أقروه. فالشرط الثاني ممّا لا يقره الباحث أيمن صالح نعمة بدعوى التكلف والتعقيد، ففي قوله تعالى: {أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ...}[٥١]، جاء النعت (لجي) جامداً ((وهو مفرد، وقد

طابق منعوته فتحقق فيه المطلب الأول، وخالف في المطلب الثاني فجاء جامداً مما يؤيد صحة من رأى أن النعت بالجامد جائزٌ من غير تأويله بالمشتق لأنّه تكلف...))[٥٢].

بعد ذلك قام الباحث بتعزيز ما ذهب إلية بذكر آيات من الذكر الحكيم جاء فيها النعت جامداً، نحو قوله جلّ ثناؤه: {وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاء اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ...}[٥٣]، وقوله جلّ جلاله:{وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ ...}[٥٤]. إذ نجد أنّ النعتين قد جاءا جامدين، وهما اسمان موصولان، ((لذا فقد تطابقا فتحقق المطلب الأول أيضاً، ولم يتحقق المطلب الثاني فجاء النعت جامداً...لذا فكثرة الشواهد في الذكر الحكيم تعزز رأي من لم يشترط الاشتقاق في النعت ويوقي في النفس الاطمئنان إلى حملها على الظاهر، وعدم التكلف في ردها إلى الاشتقاق))[٥٥].

يلحظ في منهجي الباحثين أنّهما رفضا رأياً يدعو إلى التكلف والتعقيد، الذين يثقلان النحو، وقد يؤثران سلباً على فهم النص، كما هو الحال حين نقدر مفعولاً مطلقاً محذوفاً، أي : صلاة، في قوله تعالى: (صلوا عليه وسلموا تسليما)، فيكون المعنى على غير وجهته. وما دام نفض غبار التكلف لا يؤثر على انحراف النص عن معناه ووجهته، فرفض التكلف أولى، كما هو الحال في رفض تأويل النعت الجامد بالمشتق. لعلّ هذا الأمر هو الذي دعا الباحث الثاني إلى عدم بيان رأيه صراحة، أيقبل التأويل أم لا يقبله؟ حين يكون النعت مخالفاً في الشرط الأول من ناحية الإفراد والتثنية والجمع، نحو قوله تباركت أسماؤه: {أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاء...}[٥٦]، إذ نجد أن النعت (الذين) خالف الشرطين، المطابقة والاشتقاق، لمنعوته (الطفل)، في الآية الكريمة. فكان لزاماً أنْ نقبل التأويل حتى يستقيم المعنى، وهو أنّ مفردة (الطفل) هي اسم جنس بمعنى الجمع، بدليل نعته باسم موصول يفيد الجمع، فضلاً عن عودة ضمير الجمع عليه في الفعل (يظهروا). واكتفى الباحث في مثل هذه المواضع من القرآن بالتعليق عليها دون أن يحسم أمره فيها، فيقول: ((إذن فالنعت إن حملناه على اللفظ يكون مخالفاً لمنعوته، وإن حملناه على المعنى كما أسلفنا يكون مطابقاً. فلا خرق في النص ويكون النعت قد استوفى مطلبي النحاة))[٥٧].

نقل الباحث حسين عودة هاشم أوجه إعراب الاسم الموصول (الذين) من قوله تعالى: {الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ }[٥٨]، فذكر أنّ العكبري (ت٦١٦هـ) يراه في محلّ جر

صفة للمتقين قبله، إلّا أنّه أجاز أن يكون بدلاً منهم، في حين يضعف أبو حيان (ت٧٤٥هـ) أنْ يكون ((صفة للعباد بحجة أن فيها تخصصاً لعلم الله وهو جائز على ضعفه ويكون الوجه في إعلامهم بأنّه عالم بمقدار مشقتهم في العبادة فهو يجازيهم عليها))[٥٩]. وكذلك أجاز كل من العكبري وأبو حيان أن يكون في محل نصب على إضمار فعل، والتقدير: أعني الذين[٦٠].

رجح الباحث أن يكون الاسم الموصول وصفاً؛ لأنّه ظاهر المعنى، فلا حاجة إلى التأويل؛ لأنّ ذلك لا يُحدث لبساً أو إشكالاً في فهم النص، وإذا صح الأعراب على الظاهر، ما لم يحدث ذلك لبساً في المعنى، فالأولى أنْ يقدم على الإعراب الذي يستوجب تقديراً؛ لأنّ الأصل فيه عدم التقدير[٦١]. لكنّ الباحث لم يوضح السبب في رفضه إعراب الاسم الموصول بدلاً، وهو إعراب لا يوجب التقدير، ولا ينتج عن تبنيه أي لبس في فهم المعنى.

المبدأ الذي دعا الباحث إلى رفض أن يكون الاسم الموصول منصوباً بمضمر في الآية الكريمة ـ هو رفض التقدير، مادام هناك إعرابٌ على الظاهر، يفي بالغرض، ولا يلتبس المعنى حين يأخذ به الباحث. واعتمد الباحث في منهجيته على عرض الآراء، ثم مناقشتها، وبعدها تبنى منها رأياً أقل تكلفاً يتوافق مع وجهة نظره، من دون أن يدعم رأيه بنص قرآني يشابه النص المبحوث.

وعلى النهج نفسه سار الباحث نفسه حين رجح أن يكون اسم الموصول (من) فاعلاً في قوله جلّ جلاله: {يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْئاً وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ، إِلَّا مَن رَّحِمَ اللَّهُ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ }[٦٢]، بحجة أنّ هذا الوجه يبعدنا عن التأويل، ((فالإعراب على الأصل مع صحة المعنى خير من التأويل))[٦٣]. ورفض الباحث ما ذهب إليه النحاس(ت٣٣٨هـ) حين أدلى بحجته معللاً أن تكون (من) فاعلاً، في الآية الكريمة على الرغم من توافقهما في فاعليه اسم الموصول، إذ يرى النحاس أنّ القول بفاعليته ((قول حسن لأنّه قد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه يشفع لأمته حتى يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبّة خردل من الإيمان، وصح عنه أن المؤمنين يشفعون))[٦٤]، وهذه الحجة لا تروق للباحث؛ لأنّها بعيدة عن الواقع اللغوي، إذ أقام دليله ((على أساس مطابقة المعنى لما ورد من

المأثور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم))[٦٥]. في حين يرى الباحث أنّ الحجة المناسبة هي: أنّ الجملة سُبقت بأداة نفي ممّا يجعل الاستثناء مفرغاً، والأداة (إلّا) ملغاة، فيكون موقع اسم الموصول بعد (إلّا) بحسب ما يقتضيه السياق، ومن وجهة نظر الباحث أنْ يكون فاعلاً حتى يقتضيه السياق.

أما الأوجه الأخرى، كإعرابه بدلاً بمعنى: (ولا ينصر إلّا من رحم الله)، وهو رأي نقله النحاس (ت٣٣٨هـ) عن الأخفش سعيد (ت٢١١هـ)، أو إعرابه في موضع رفع مبتدأ، على تقدير: (إلّا من رحم الله فيعفى) ـ قد رفضها الباحث بحجة التأويل[٦٦].

اعتمد الباحث في منهجيته حين تعرض إلى معالجة مسألة اختلفت فيها وجهات النظر ـ على عرض الآراء المتباينة، وبثّ حجة النحاس مناقشاً لها، وبعد أنْ اتضح لديه أنّها لا تمس الواقع اللغوي، بل أنّها ترتبط بالمأثور من الحديث الشريف . انبرى لها رافضاً، بعد أنْ أعطى الدليل النحوي الذي يرجح فاعلية الاسم الموصول (من) في الآية الكريمة، فضلاً عن اختياره الرأي الذي ينأى بنا عن التأويل. ويبدو أن الحجة النحوية التي اعتمدها الباحث في حجاجه فيها نظر؛ لأنّه حين تسبق أداة النفي تركيباً في أسلوب الاستثناء لا تُعدّ فيصلاً في تحديد نوع الاستثناء، فالاستثناء التام: المتصل والمنقطع، والاستثناء المفرغ يشتركان في دخول النفي عليهما. فقد يحتمل التركيب أن يكون الاستثناء تاماً، إذ ((يجوز أن ينصب على الاستثناء، فيكون منقطعاً على رأي الكسائي (ت١٨٩هـ)، أي: ولكن من رحم الله لا ينالهم ما يحتاجون فيه إلى مَن ينفعهم من المخلوقين، أو متصلاً تقديره: لا يغني قريب عن قريب إلّا المؤمنين، فإنّه يؤذن لهم الشفاعة، فيشفعون في بعضهم، وجملة رحم الله صلة الموصول))[٦٧] وحين نسلم لما ذهب إليه الباحث لكون الاستثناء مفرغاً، فما هو موقع (الواو) من الإعراب في الفعل (ينصرون)؟ فإنْ جعلناه فاعلاً يكون في التركيب فاعلان، وهذا خلاف ما أقره النحاة الذين يُجمعون أن يكون للفعل فاعل واحد.

تفرد الباحثين بالرأي أو إتباعهم النادر منها :ـ

قد نجد أنّ بعض الباحثين تفرّدوا بالرأي في مسألة معينة من البحث، وخالفوا فيها ما هو مألوف، وما أقره النحاة، أو الميول إلى رأي خالف ما أجمع عليه النحاة، بحجة تتناسب ومداركهم العقلية وتتناغم مع واقع اللغة بحسب وجهة نظرهم. كما هو الحال حين لا تمانع نجلة يعقوب يوسف أنْ يكون لأفعال محددة أكثر من فاعل واحد، كالأفعال (تصافح ، واختصم، وتنزل)، على الرغم ممّا اقره النحاة الذين لا يجيزون

أن يكون للفعل أكثر من فاعل[٦٨]. إذ ترفض الباحثة ما يراه النحاة في قولنا: (اختصم محمد وخالد) أنّ الفاعل هو الاسم الأول، أمّا الثاني فهو اسم معطوف. حيث ترى أنّ حرف العطف الذي يتوسط الفعلين في المثال السابق أفاد اشتراك الفعل الثاني في حكم الفعل الأول، ولا يشترط الترتيب في القيام بالاختصام، أي أنّ محمداً وخالداً تخاصما في وقت واحد، ولم يسبق أحدهما الآخر. وقد عززت الباحثة رأيها بما جاء في أوضح المسالك الذي ينص على: ((أنّهم وضعوها حيث لا يتصور الترتيب كقولهم: (اشترك زيد وعمرو، واختصم بكر وخالد، وذلك أنّ الاشتراك والاختصام مما يقتضي فاعلين))[٦٩]، ثم استنتجت من النص أنّ ما كان على شاكلة هذه الأفعال يشترك فيها فاعلان لا فاعل واحد؛ لأنّه إذا لم يُذْكر الفاعل الثاني لا يتم المعنى، ويبقى التركيب مبهماً، وترى أنّ تعدد الفاعل قد يجيء لغرض بلاغي في التنزيل، كما هو الحال حين يتعدد لغرض التنبيه على فضل الفاعل، كما جاء في قوله تعالى:{تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ }[٧٠]. فتقرر أخيراً أنّها لا تُمانع ((من تعدد الفاعل وأنْ يُعدّ الاسم الثاني بعد حرف العطف فاعلاً حيث يشترك هذا الاسم مع الأول في القيام بالفعل وله نفس الحكم وهو الرفع أضف إلى ذلك أنّ الكلام لا يستقيم بدونه وهذا يعني أنّ له أهمية في الكلام ولا يمكن حذفه))[٧١].

وفي مسألة أخرى أجاز قطرب (ت٢٠٦هـ) أنْ يقع الاسم (من) على العاقل وعلى غير العاقل من دون قيد أو شرط، وجعل منها قوله تعالى: {وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ }[٧٢]، وهو رأي يخالف إجماع الجمهور، إذ أجمعوا على أنّه يقع على العاقل حصراً، ولا يقع على غير العاقل إلّا بشروط، منها[٧٣]:-

أ ـ إذا أنزل غيرُ العاقل منزلة من يعقل، كما في قوله تعالى: {وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ }[٧٤].

ب ـ إذا جاء ما يعقل ضمن تركيب جُمع مع مَنْ يعقل، نحو قوله جل جلاله: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ...}[٧٥].

جـ ـ أنْ يقترن ما لا يعقل في عموم فصل بمن يعقل، كما في قوله تباركت أسماؤه: {وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاء فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ...}[٧٦].

إلّا أنّ الباحث حسين عودة هاشم أخذ ما لم يُجمع عليه النحاة، للأسباب التي دعته إلى جعل الاسم الموصول (الذين) يُستعمل لغير العاقل في موطن سابق من بحثه، إذ يرى أنّ اسم الموصول (الذين) يدلّ على غير العاقل في قوله جلّ جلاله: {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ...}[٧٧]، لأنّ ما أنزله النحاة منزلة العاقل، لا يعني أنّه أصبح عاقلاً، ((دلّ الأصنام التي عبدوها وهي جماد غير عاقلة، ولكنّهم لما عبدوها عاملوها معاملة العاقل، ولكنّ ذلك لا يعني أنّها أصبحت عاقلة؛ لأنها مازالت جماداً غير عاقلة ولذلك يمكن القول إنّها تستعمل للعاقل ولغير العاقل إذا أريد بها غرض بلاغي))[٧٨].

اعتمد الباحث في علاجه لموضوع البحث على عرض آراء النحاة في مسألة استعمال محددة، مع ذكر حجة كلّ فريق منهما، وبعد مناقشتها استقر أنْ يختار رأياً ألزم به نفسه في موضع سابق. ويلحظ أنّ الباحث تبنى رأياً يخالف إجماع النحاة بحسب وجهة نظره، مبيّناً أنّه يميل إلى ما ذهب إليه قطرب، لكنْ حين ندقق في قول الباحث الذي أوردناه نجده لم يخرج عمّا أقره النحاة، فالنحاة لم يقولوا أنّ غير العاقل أصبح عاقلاً حين نستعمل معه ما خُصص للعاقل، بل زعموا أنّه أُنزل منزلة ما يعقل، وما إلى ذلك ممّا أوردناه سابقاً، والباحث يرى أنّ ما لا يعقل يمكن أنْ نعبر عنه بما يعقل لغرض بلاغي؛ لذا لا نجد فرقا بين القولين، كما يبدو.

حجاج الباحثين على طريقة التساؤل والإجابة:.

اتخذ بعض الباحثين في حجاجهم في مواضع من بحوثهم طريقة طرح سؤال يفرض نفسه في مسألة تناولها الباحث بالدرس، يتوقع الباحث الردّ عليه من المتتبع، حين يترك الأمر غفلاً ـ حينما تواجههم مسألة يحتم عليهم توضيحها؛ لأنّ ما طُرح بحاجة إلى ما يتممه، من خلال طرح سؤال مُلح، ثم الإجابة عليه، لردم الثغرة المتوقعة في الطرح. وهذا ما نلحظه جليّاً حين ناقش الباحث ليث داوود سلمان قولهم: (محمد عالم جاهل)، الذي يراه غيره لا يصح؛ لأنّه يعني اجتماع متضادين في شخص واحد، وفي وقت واحد، واجتماع المتضادين محال، في هكذا جملة، وهو يختلف عن قولنا: (محمد عالم وجاهل)؛ لأنّ هذا القول يعني أنّ محمداً عالم في وقت معين، وجاهل في وقت آخر؛ بما أحدثه حرف العطف من وظيفة.

ثم بادر الباحث إلى سؤال مفترض يمسُ ما طرحه، وهو: ((فإن قيل إنّ النحاة قد أقروا الجمع في مثل قولهم للأبلق هذا أسود أبيض، وهذا حلو حامض للمز، فما تقول:...))[٧٩].

يرى الباحث أن هذه السمات أعراض من نوع آخر، وهي تختلف عن سمة الجهل وسمة العلم، فقولهم: (اسود أبيض، وحلو حامض) أعراض تقوم بغيرها، لا ينطبق أحدها إلّا على جوهره. ((أمّا إذا أطلق الكلام وأريد به المجاز والمبالغة، فهو جائز بلحاظ قصد خلاف الحقيقة، وقد استعمله الشعراء، ولكنّ العلماء منهم من استهجنه كقدامة بن جعفر، ومنهم من رفضه كالآمدي حتى في الشعر))[٨٠].

وبعدها يعرج الباحث إلى القرآن الكريم، فيطرح سؤالاً: ((فإن قيل أو ليس القرآن قد استعمله في قوله تعالى: (خافضة رافعة) [الواقعة/ آية ٣]، الجواب قال العلماء كونها خافضة رافعة كناية عن تقليبها لنظام الدنيا المشهود، فهي خافضة ورافعة لأولياء الله. فصح القول لاختلاف المتعلق))[٨١].

وفي موضع آخر يتساءل الباحث عبد الواحد زيارة إسكندر، هل أنّ عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ، أو٤٧٣هـ) من أنصار اللفظ، أو لا؟ حين تعرض الباحث إلى مسألة اللفظ والمعنى، ودورهما في السياق، وكيف انقسم النقاد والبلاغيون فيها؟ فمنهم من ناصر اللفظ على المعنى، ومنهم من فعل العكس، ومنهم من جعل الموازنة بينهما نهجاً في دراسته للنظم. وبعد أنْ عرض الباحث نصوصاً لعبد القاهر الجرجاني، يجيب على السؤال المطروح، وهو أنّ الجرجاني لم يكن من أنصار اللفظ على المعنى على نحو ما ذهب إليه مَنْ سبقوه، الذين اهتموا باللفظ وتناسوا المعاني التي هي جوهر الصياغة الأدبية[٨٢]، بل سعى إلى كشف زيف ادعائهم وفساد مذهبهم. إذ يرى الجرجاني أنّ الألفاظ المنفردة خارج السياق لا فضل لها في الإعجاز القرآني ما لم تدخل التركيب، متضافرة مع مكوناته. فيقول: ((وهل تجد أحداً يقول: (هذه اللفظة فصيحة)، إلّا وهو يعتبر مكانها في النظم، وحسن ملائمة معناها لمعنى جارتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟ وهل قالوا: (لفظة متمكنة ومقبولة) وفي خلافه: (قلقة ونابية ومستكرهة) إلّا وغرضهم أنْ يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناهما والنبو عن سوء التلاؤم...))[٨٣]. وبعد هذا

النص يستنتج الباحث أنّه ((لا جمال إذن في اللفظ، من حيث هو صوت مسموع، وحروف تتوالى في النطق، وإنّما يكون ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب))[٨٤].

إلّا أنّ الباحث لا توافق الجرجاني حين تعرض بالتحليل إلى قوله تعالى: {وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءكِ وَيَا سَمَاء أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاء وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ }[٨٥]؛ ليثبت ما ذهب إليه. حيث يرى ((أنّ مبدأ العظمة في أن نوديت الأرض ثم أمرت، ثم في أن كان النداء بـ (يا) دون (أي) نحو (يا أيها الأرض)، ثم إضافة (الماء) إلى (الكاف)، دون أن يقال: (ابلعي الماء)، ثم أن أتبع نداء الأرض وأمرها بما هو من شأنها، نداء السماء وأمرها كذلك بما يخصها...))[٨٦]. إذ يظهر للباحث أنّ مبدأ العظمة لم يأتِ من الإسناد وحده، ولا النظم النحوي وحده، وإنّما جاء من مجموعة قيم تضافرت فيما بينها، كنوع الألفاظ المختارة في الآية الكريمة؛ لأنّ اختيار غيرها من الألفاظ، لا تجلب ذلك النسق المعجز، وأنْ تُؤدى بها هذه المعاني. وكذلك صور الإعجاز المتأتية من نظام الآية الصوتي وتناسقها الموسيقي وسماتها الأسلوبية، وهذا الإعجاز يتطلب من المتتبع أن لا ينظر إلى الألفاظ خارج نطاق السياق. ((كما أنّ هناك بديهية لا يمكن لأحد أنْ يتغاضى عنها، فالقيم الصوتية لا يمكن أنْ تلحق الألفاظ وهي خارج السياق، ولا يقول بهذا أحد، بل تتحد هذه القيم من ارتباط الكلمات بعضها ببعض...))[٨٧].

وبعد هذا العرض الذي اعتمد فيه الباحث على طريقة السؤال والإجابة عليه ـ ينتهي الباحث ((إلى أنّ الجرجاني، وعلى الرغم من محاولاته التأكيد على الوحدة بين اللفظ والمعنى، يميل إلى جانب المعنى أكثر، بإغفاله لجانب اللفظ، وإنكاره لقيمته ودوره من حيث هو صوت مسموع يؤدي دوراً كبيراً في إنتاج العمل الأدبي))[٨٨].

يلحظ أنّ الباحث لم يكتفِ بالتساؤل والإجابة عنه، بل تعداها إلى دحض اعتقاد من يظن أنّ الجرجاني كان يؤكد على وحدة اللفظ والمعنى، بل كان ينصب اهتمامه على المعنى أكثر من اهتمامه باللفظ، من ناحية قيمته الصوتية. وهذه المحصلة النهائية التي توصل إليها الباحث من خلال مناقشته

لنصوص قرآنية تعرض لها الجرجاني بالشرح والتحليل، فضلاً عن تعرض الباحث بالتحليل والشرح لنصوص قالها الجرجاني في أثناء تعرضه لنص قرآني.

الأخذ بالرأي الأصوب من آراء المدرستين:ـ

قد يعتمد بعض الباحثين في حجاجهم على رأي بصري، وبعضهم يأخذ برأي كوفي، وقد يأخذ باحث برأي كوفي في موضع ما، ويميل إلى رأي بصري في موطن آخر، بحسب ما يراه الباحث مناسباً لمداركه العقلية أو لواقع اللغة، أو بسبب بُعد ذلك الرأي عن التعقيد والتكلف، ودنو غيره من الآراء إلى التيسير والبساطة، أو يراه ينسجم ويتناغم مع المعنى. وقد يأخذ الباحث رأياً لأحد المدرستين؛ لأنّ ذلك الرأي يسند ما ذهب إليه ويدعمه من وجهة نظره.

يذهب البصريون إلى حذف الفعل وجوباً، إذا جاء بعد أداة شرط يتلوها اسمٌ مرفوع، نحو قوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ...}[٨٩]، إذ يجعلون الاسم فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، والتقدير: (إنْ استجارك أحد من المشركين استجارك). في حين أجاز الكوفيون في مثل هذا الموضع تقديم الفاعل على فعله؛ وبذلك يكون (أحدٌ) فاعلاً متقدماً على الفعل المذكور في الآية الكريمة، وبعد طرح هذين الرأيين تذهب الباحثة نجلة يعقوب يوسف إلى أنّ السبب وراء ما ذهب إليه البصريون، هو قولهم بعدم دخول أدوات الشرط على الأسماء، واختصاصها بالدخول على الأفعال حصراً؛ لذا قادهم هذا الاتجاه إلى تأوّل ما جاء مخالفاً لما ألزموا به أنفسهم، في الوقت الذي لم يُلزم الكوفيون أنفسَهم بهذا الشرط؛ لذا أمكنهم أنْ يعربوه فاعلاً للفعل المتقدم عليه[٩٠].

وفي نهاية المطاف قررت أنْ تجنح لرأي الكوفيين؛ لأنّ ذلك أيسر، فضلاً عن أنّه يتوافق مع ما جاء في القرآن الكريم، نحو قوله جلّ جلاله:{إِذَا السَّمَاء انفَطَرَتْ، وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انتَثَرَتْ }[٩١]؛ لأنّ ((تقديم الفاعل هنا يفيد التهويل؛ لأنّ الإنسان سيهوله منظر هذه المخلوقات وهي تتعرض لهذه الأحداث الجسام. زد على ذلك أنّ معظم الأفعال التي وردت كانت مع الأداتين (إذ، إنْ) دون بقية أدوات الشرط فإذا تفحصنا هذا الأمر فقد يكون في كلام النحاة الكوفيين شيء من الصحة عن هاتين الأداتين))[٩٢]، فضلاً

عن رأي بعض الدارسين المحدثين الذين ذهبوا إلى ما ذهب إليه الكوفيون، كالدكتور المخزومي، والأستاذ إبراهيم مصطفى من خلال دراستهم لأنواع الجمل[٩٣].

يجد البحث أنّ الباحثة كانت على صواب حين أخذت برأي الكوفيين؛ لأنّ فيه بُعداً عن التكلف والتعقيد الذي يُثقل كاهل اللغة ويزيدها صعوبة، فضلاً عن أنّ الواقع اللغوي يفرض ذلك. إلّا أنّ الباحثة كانت على حذر حين تبنت رأي الكوفيين، وهذا ما نلمسه بقولها السالف حين قالت: (فقد يكون في كلام النحاة الكوفيين شيء من الصحة)، على الرغم من رجاحة رأيها المدعوم بما يُؤيده من الشواهد.

في حين نجد الباحثة نفسها ترجح ما ذهب إليه البصريون على ما يراه الكوفيون في مسألة الاسم المرفوع بعد شبه الجملة، إذ يذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المرفوع بعدها على أنّه فاعل لفعل محذوف تقديره (حلّ)، مستدلين بما أورده سيبويه (ت١٨٠هـ) الذي أجاز للظرف والجار والمجرور أنْ يرفع اسماً بعدها ((إذا وقع خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالاً لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمداً على همزة الاستفهام و حرف نفي، أو كان الواقع بعده (أنّ) التي في تقدير المصدر))[٩٤]. وقد وافقهم بعض البصريين[٩٥].

يذهب جمهور البصريين إلى أنّ الظرف لا يعمل؛ لأنّه لو كان كذلك لقام مقام الفعل، وهو ليس ممّا يقوم مقامه؛ لأنّ العوامل تجوز أن تدخل عليه، نحو: (إنّ أمامك زيد)، (ظننت خلفك عمراً)، والفعل لا يكون كذلك. والعامل لا يدخل على عامل، فلو كان الظرف عاملاً لما دخل عليه عامل آخر[٩٦].

وبعد عرض الرأيين المتضادين، وحجة كلٍّ منهما، تذهب الباحثة إلى ما يراه البصريون؛ لأنّ الأخذ بما يراه الكوفيون يجعلنا لا نميز المبتدأ المؤخر عن خبره من الفاعل، ((وإذا صحّ ما ذهب إليه الكوفيون فإنّ هذا يؤدي إلى اللبس فلا يتبين المبتدأ المؤخر عن خبره من الفاعل، فالمعروف أنّ الخبر قد تقدم إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً وهذا يؤدي إلى الخلط...))[٩٧].

يلحظ أنّ الباحثة لا يعنيها الرأي أكان من المدرسة الكوفية أم من المدرسة البصرية؟ بقدر ما يعنيها الرأي الذي يُلبي مداركها العقلية والواقع اللغوي، بحسب وجهة نظرها، والابتعاد عن اللبس المتوقع والغموض. والباحثة نهجت ما نهجه سابقوها من الباحثين، إذ بدأت بعرض الآراء مدعومة بحجج تسندها، ثم ناقشتها، وأخيراً جنحت إلى الرأي الذي تراه مناسباً.

وفي مسألة زيادة حرف (الواو) في جواب (لما)، كما في قوله تعالى: {وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا }[٩٨]، أخذ الباحث حبيب مشخول حسن برأي البصريين، الذين يرون (الواو) حرف عطف، فيكون جواب (لما) محذوفاً، وذهب الباحث إلى أنّ ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) ممّن شايعهم بدليل قوله: ((من هذا الباب حُذف كثير من الجوابات في القرآن بدلالة الواو عليها لعلم المخاطب أنّ الواو عاطفة لا تعطف بها إلّا على شيء))[٩٩]، ثم ذكر الباحث أنّ ابن القيم يرى في موضع آخر أنّها تدلّ على التنفيس والاطمئنان والراحة[١٠٠].

أمّا الكوفيون فيذهبون إلى زيادتها، وهي زائدة زيادة مطردة مع (لما)[١٠١]، ويظهر للباحث ((أنّ دخول الواو في جواب (لما) استعمال عربي فصيح له دلالة خاصة في السياق، والقول بالزيادة أمر لا يقره الدرس اللغوي، ويمكن أنْ نلمس فيها دلالة الترويح ـ والاطمئنان ـ في مواضع من قصص القران فضلاً عن دلالة المغايرة في الحدث والزمن...))[١٠٢]. ثم استدل على رجاحة رأيه على قراءة عبدالله بن مسعود (ت٣٢هـ) الذي قرأ (وجعل) بواو العطف في قوله جل جلاله: {فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ }[١٠٣]. إذ يذهب الباحث أنّ الواو دلتْ على الترتيب والمغايرة؛ لأن التجهيز سابق لجعل السقاية في رحل أخيه.

وذهب الباحث إلى أبعد من ذلك، إذ وجد أنّ التركيب في القصص القرآني الذي تجيء فيه (الواو) في مثل ما أورده الباحث ــ فيه كشف عمّا يتغلغل في خلجات النفس من انفعالات وضغوط لم يهملها الأسلوب القرآني[١٠٤].

إنّ الباحث رجح رأي البصريين على رأي الكوفيين، معتمداً على مدى مطابقة رأيهم إلى الواقع اللغوي، إذ يرى زيادتها في التركيب تؤدي إلى التقاطع مع ذلك الواقع، ثم أسند رأيه بما نص عليه أبن القيم، والقراءة التي اعتمدها عبدالله بن مسعود؛ وذلك لتعزيز ما ذهب إليه. وفي ختام حديثة تطرق إلى ضرورة حرف (الواو) في التركيب؛ لأن ذلك الحرف يؤسس لمعان أخرى يضيفها إلى التركيب، كالدلالات التي تنبثق من النفس البشرية، حين تداهمها عوامل وضغوطات تهز مشاعرها، فضلاً عن دلالة الترتيب والمغايرة التي تتأتى من وجود حرف الواو في مثل هذه التراكيب.

ترجيح الباحثين للرأي الذي يتوافق مع المعنى:.

حين يجد الباحث عدة آراء تتعلق بمسألة ما، وكان أحدها يتوافق مع المعنى المتأتي من السياق في النص القرآني ـ يبادر إلى ترجيحه من دون تردد، ويرفض تلك الآراء التي قد تخل بالمعنى العام.

نلحظ أن الباحث عبدالرحمن فرهود جساس لم يوافق ما ذهب إليه بعض النحاة الذين عدّوا (نباتاً) اسم عين لما ينبت[١٠٥]، في قوله تعالى: {وَاللَّـهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً، ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجاً }[١٠٦]؛ لأنّ اسم المصدر لا يجيء نائباً عن المفعول المطلق المؤكد لحدث عامله، إذ يرى أن ما ذهب إليه بعض النحاة في الآية السابقة يجانب الصواب؛ لأنّ ((ذلك مخالف للمعنى المفاد من الآية الكريمة، لأنّ المراد ليس الإنبات الحقيقي للنبات، وانّما هو من قبيل الاستعارة...))[١٠٧].

وفي إطار حديث الباحث حسين عودة هاشم عن (ذا) في القرآن الكريم حين تُسبق بـ (ما، أو من) الاستفهاميتين، كما في قوله جلّ جلاله: { مَاذَا أَرَادَ اللَّـهُ بِهَذَا مَثَلاً ...}[١٠٨]، وقوله عزّ وجلّ: {وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ }[١٠٩]ـ يذهب إلى أنّ النحاة لم يهتموا بالجانب الدلالي في أغلب وجهات نظرهم عندما جعل بعضهم (ذا) موصولة و (ما) اسم استفهام والفعل (أراد) صلة الموصول، والضمير العائد محذوف على تقدير: (ما الذي أراده الله بهذا مثلاً)، إذ اتخذوا مع هذا الرأي أراء أخرى، وهم بذلك لم يقطعوا ولم يحسموا رأيهم[١١٠]، فقد جعلوا من (((ماذا) اسماً واحداً أريد به الاستفهام أو جعل

(ذا) زائدة بعد (ما) الاستفهامية وفي أغلب تجويزهم لم يهتموا بالجانب الدلالي وكان المعنى واحداً في جعل (ذا) موصولة مع (ما) استفهاماً والحقيقة غير ذلك فالفرق يحصل في جواب (ما) فإذا قيل إنّ (ذا) موصولة كان الجواب مرفوعاً بتقدير اسم محذوف وبذلك يكون الجواب بالجملة الاسمية، أما إذا جعلنا (ما) مع (ذا) اسماً واحداً فالجواب يكون بالنصب على تقدير فعل محذوف، أي انّ الإجابة تكون بالجملة الفعلية ومما لاشك فيه أنّ دلالة الجملة الاسمية أقوى وأثبت من دلالة الجملة الفعلية ولذلك أختير في معرض الإنكار الرفع في قوله تعالى: (ماذا أنزل ربكم قالوا أساطيرُ الأولين) للدلالة على أنّهم متشددون برأيهم...))[١١١].

يلحظ أن الباحث الأول خرّج التعبير مجازياً، وهو رأي يوافق السياق والمعنى المراد من الآية الكريمة؛ لذا رفض أن يكون (نباتاً) اسم مصدر ناب عن المفعول المطلق المؤكد لحدث عامله، وهو بذلك رجح الوجه الذي ينسجم والمعنى. ومثل ذلك فعل الباحث الثاني الذي جعل جواب اسم الاستفهام هو الفيصل في تحديد ماهية (ماذا)، معتمداً على ما يؤديه نوع الجملة من وظيفة في التركيب، من حيث الدوام والثبوت والتجدد، وهو بذلك جعل المعنى مقياساً لإعراب (ذا) من تركيب (ماذا) في القرآن الكريم.

وفي الآيات التي اختلف النحاة في إعراب المنصوب في تركيبها إذا كان عامل النصب محذوفاً، أهو حال أم تمييز[١١٢]، كما في قوله تعالى:{وَلأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَاباً مِّن عِندِ اللّهِ ...}[١١٣] ـ يرى الباحث خليل خلف بشير أنّ المعنى هو الفيصل في تحديد المنصوب في مثل هذا التركيب؛ لأنّ الإعراب وضع لخدمة المعنى، فلا نقدم الإعراب على المعنى. إذ يعتقد الباحث أنّه ((لا يمكن التعويل على مسألة الجمود في ترجيح التمييز، لأنّه قد يرد جامداً، وقد يرد مشتقاً، ومثله الحال ترد جامدة ومشتقة، فالإعراب هو المعنى كما يقولون...))[١١٤].

نلحظ أنّ الباحث قدم الوجه الذي يتناغم وينسجم مع المعنى على غيره من الأوجه التي قال بها النحاة أو المفسرون، لذا نجده لا يقر بمسألة جمود التمييز، ولا يرى أنّ يكون الحال مشتقاً على الدوام، فقد يأتي التمييز مشتقاً، وقد يجيء الحال جامداً، كما في قوله جلّ جلاله: { وَكَفَى بِاللّهِ حَسِيباً }[١١٥]، إذ نقل الباحث رأياً عن أحد الدارسين أنّه يذهب إلى (حسيباً) في الآية الكريمة يعرب تمييزاً؛ لأن ذلك أقرب

إلى المعنى على الرغم من مجيئه مشتقاً، فيخلص الباحث إلى أنّه إذا أمكن دخول (من) البيانية على الاسم المنصوب الذي حُذف فعله أعرب تمييزاً، وإن لم تعذر ذلك فيعرب حالاً[١١٦].

والجدير بالإشارة أنّ الباحثين قد اهتموا اهتماماً بالغاً بالمعنى، إذ نجدهم في كثير من مواضع بحوثهم يأخذون بالوجه الذي ينسجم مع المعنى على الأوجه الأخرى التي قد يتقاطع بعضها مع ما هو مراد من الآية الكريمة، أو يبتعد عما هو مقصود من السياق في النص القرآني[١١٧].

ترجيح الباحثين ما توافق ونحو القرآن من الأوجه:ـ

ولمّا كانت البحوث التي يتناولها البحث تدرس موضوعات تتعلق بكتاب الله العزيز ـ يجد البحث أنّها تميل حيث ما مال الرأي الذي يتوافق مع ما جاء في التركيب القرآني، وإن خالف ذلك الرأي ما أقره أساطين النحاة وجهابذتهم. وممّا لا شك فيه أنّ هناك آراء وأوجهاً أقرها النحاة خالفت بشكل جليّ ما جاء في القرآن الكريم، فمثلاً، ((يشترط النحويون لدخول واو الحال على الفعل الماضي أن يكون مسبوقاً بـ (قد)، فلا يصح عندهم: سار زيدٌ وبدا عليه الوهن، إلا إذا قلت: وقد بدا عليه الوهن. وقد جاءت واو الحال داخلة على الفعل الماضي دون أن تسبقه (قد) في تسعة مواضع من القرآن. من ذلك قوله تعالى:{قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ }[الشعراء/١١١] ...))[١١٨]. وسنعرض قسماً من تلك الآراء التي خالفت ما جاء في القرآن الكريم التي لا يقرها الباحثون ممّن أختص البحث بدراسة بحوثهم، ونشير إلى قسم منها، لئلا يطول بنا الحديث.

لا توافق الباحثة نجلة يعقوب يوسف ما يراه مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) الذي يذهب إلى أنّ الفاصل بين الفعل والفاعل هو الذي أباح تذكير الفعل على الرغم من مجيئ الفاعل مؤنثاً، كما في قوله جلّ جلاله: {وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ }[١١٩]؛ لأنّ هناك في التركيب القرآني ما جاء على غير ذلك مع المفردة نفسها، ((ولا يبدو هذا الرأي مقنعاً لأنّ هذا الفصل ورد مع لفظ (الصيحة) في موضع آخر ومع ذلك أنّث الفعل معه وهو قوله تعالى: { وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ }[هود/٩٤] ...))[١٢٠].

وتخلص الباحثة إلى أنّ تأنيث اللفظ أو تذكيره مرده المعنى لا الفصل بين الفعل والفاعل كما يرى بعض النحاة، فقد يراد بلفظ (الصيحة) في الآية التي جاء الفعل غير متصل بتاء التأنيث ـ ((هو العذاب والخزي لذلك أنّث))[١٢١].

ممّا أقره النحاة أنّ النعت يطابق المنعوت من حيث الحالة الإعرابية، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، والإشتقاق بالنسبة للنعت[١٢٢]. إلّا أنّ الباحث أيمن صالح نعمة يجد أنّ القرآن الكريم قد خالف ما أقره النحاة، فمثلاً، جاء اسم الموصول (الذين) نعتاً للفظ المفرد (طفل)، على الرغم من أنه يستعمل للجمع، فضلاً عن أنّ ذلك الاسم الموصول جامد، في حين كان بعض النحاة يشترطون أنْ يجيء النعت مشتقاً. إذ يرى الباحث أنّ ((ظاهر الآية يوحي بمخالفة في العدد، أي عدم المطابقة بين النعت ومنعوته ممّا يشكّل خرقاً لمعيار النحاة الذي التزموه في النعت لذلك فقد تأولوا الآية بأن قوله تعالى: (الطفل) وإن كان مفرداً في اللفظ إلّا أنّه حكي بالألف واللام الدالة على العموم. وعليه يكون قوله تعالى: (الطفل) بمعنى الجماعة، أي الأطفال... فنجد أنّ النعت ههنا...اسم جامد غير مشتق ممّا يضعف رأي النحاة في وجوب كون النعت مشتقاً...))[١٢٣].

وبعد هذا العرض يذهب الباحث إلى جواز مجيء النعت جامداً، وبذلك خالف النحاة ممّن ألزموا النعت بالجمود، ووافق ما يراه ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) الذي يجيز مجيء النعت جامداً، لأنّ ذلك يتوافق مع التركيب القرآني[١٢٤]. إلّا أنّ الباحث ذهب إلى تأويل النعت حين يكون مخالفاً لمنعوته من حيث المطابقة، كما فعل سابقه من الباحثين حين أوّل الفاعل حين يجيء مخالفا للفعل من ناحية التذكير والتأنيث في لفظ (الصيحة). إذ يقول معقباً على قوله تعالى الذي مرّ ذكره: ((وعليه فالنعت قد طابق منعوته من حيث كلاهما جمع خلافاً للظاهر الذي يوحي إلى نعت المفرد بالجمع. أي أنّه خالف منعوته في اللفظ وطابقه من حيث المعنى))[١٢٥].

ذكر الباحث عبد المحسن لفتة فارس نصاً للأستاذ إبراهيم مصطفى يذهب فيه إلى أنّ التنوين يلحق الأعلام غير المعينة وغير المعروفة، إذ يقول الأستاذ: ((...كرجل سمّى أبنه (زيداً) أو غيره، ليعرف باسمه من غيره وهذا أصله [العلم]، ثم سمي غيره بمثل ما سمّى به فرادف ذلك الاسم على شخوص

كثيرة، وكلّ شخص منها سمي حتى صار مشتركاً عاماً ، فأشبه أسماء الأنواع كرجل وفرس ونحوه، مما هو لجماعة كلّ واحد منهم له ذلك الاسم، فإنْ أورده المتكلم قاصداً إلى واحد عنده أنّ المخاطب يعرفه فهو معرفة، وإن أورده على أنّه واحد من الجماعة لا يعرفه المخاطب فهو نكرة، فإرادة المتكلم لها دور في التحديد...))[١٢٦].

وهذا الرأي لا يقره الباحث، لأنّه منافٍ لما جاء في القرآن، إذ جاءت فيه أعلام للأنبياء منونة، وهي معارف محددة، ولا ريب في ذلك، ممّا يجعل قول الأستاذ لا يصمد أمام النص القرآني، نحو قوله تعالى: {مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ...}[١٢٧]، وقوله جلّ جلاله: {وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُوداً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ أَفَلاَ تَتَّقُونَ }[١٢٨]، وقوله عزّ وجلّ: {وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابنِي مِنْ أَهْلِي...}[١٢٩]، ((فمحمد وعاد وهود ونوح [عليهم السلام] كلها أعلام وجاءت كلها منونة، وهي معارف محددة المعنى. ويرد على ذلك أنّ النصوص القرآنية، هنا تحكي عن أعلام معروفة، وهم الأنبياء الأطهار فلا تنكير فيها لاعتبار النص القرآني))[١٣٠].

يلحظ أنّ الباحث قد استدل في تفنيد ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى بما جاء في القرآن الكريم، وهو ما يؤيده البحث؛ لأنّ مجيء اسم الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم منوناً، وكذلك بقية أسماء الأنبياء عليهم السلام يدحض رأي من يرى أنّ التنوين علامة تصير العلم غير معرف. وهناك مواضع عديدة من بحوث الباحثين ترجح ما جاء في القرآن الكريم على ما يراه نحوي أو باحث أو مفسر قد وهمَ في الرأي كما يراه منتقده[١٣١].

The summary;

It becomes salient that the researchers -in their discussions- have relied on variable methods that align with the fields they have enquired about. Thus each field does have its own method that concords with, much more than if they have adopted a model that differs from differs from that field itself. For instance, an adoption of a point of view that grammarians do agree on, is easier than standing against it, and recommending one point of view, among different grammarians' points of view, is less-hander than recommending a modern point of view that the linguistic reality has never conceived so far. Thus, the researchers were successful to a great extent in choosing the equivalent model over different cases, expect some accessions where in they have been unsuccessful.

الهوامش

(١)معجم مقاييس اللغة، ٣٦١/٥.

(٢)ينظر مناهج البحث العلمي، ٣.

(٣)ينظر أصول البحث، ٤٩، وما بعدها.

(٤)مناهج البحث العلمي، ٤.

(٥)المصدر السابق، ٥.

(٦)أصول البحث، ٥١.

(٧)فلسفتنا، ٧.

(٨)سورة البقرة، آية: ٩٠.

(٩)ينظر التمييز في القرآن الكريم، ٧١، و٧٢.

(١٠)ينظر المصدر السابق ، ٧٢.

(١١)تفسير الكشاف، ٨٦.

(١٢)سورة آل عمران، آية: ١١٠.

(١٣)ينظر النواسخ في القرآن الكريم، ٢٥، والتفسير الكبير، ١٩٤/٨، وما بعدها.

(١٤)سورة الفرقان، آية: ٤٥.

(١٥) سورة الزمر، آية: ٦.

(١٦) ينظر ظاهرة المفعول المطلق في القرآن الكريم، ٥٠، و٥١، ومجمع البيان في تفسير القرآن، ٢١٨/٧، و ٢٩٤/٨.

(١٧)سورة الأنعام، آية: ١١٧.

(١٨)ينظر اسم التفضيل في القرآن الكريم، دراسة نحوية دلالية، ٥٢. والبحر المحيط، ٢١٣/٤.

[١٩]ينظر اسم التفضيل في القرآن الكريم، دراسة نحوية دلالية،٥٣. و التحرير والتنوير، ٢٩/٨، و ٣٠. التأويل النحوي، ٦٣/١.

[٢٠]ينظر المصدر السابق، ٥٣. وشرح الرضي على الكافية، ٣٧٤/٣. والتأويل النحوي، ٥٥٩/١.

[٢١]ينظر المصدر نفسه، ٥٣، ٥٤، ومعاني القرآن للفراء، ١/ ٢٣٨. وإعراب القرآن المنسوب للزجاج، ٢٠٦/١. التأويل النحوي،٥٥٩/١.

[٢٢] سورة غافر، آية: ٢١.

[٢٣] اسم التفضيل في القرآن الكريم، ٥٤.

[٢٤]سورة يوسف، آية: ٣٥.

[٢٥]ينظر الفاعل في القرآن الكريم، ٦٥، والتبيان في إعراب القرآن، ١٢/٢. والبحر المحيط، ٣٠٦/٥. والتفسير الكبير، ١٣٦/١٨.

[٢٦]ينظر المصدر السابق، ٦٦. والنحو الوافي، ٦٦/٢، وما بعدها. ونحو القرآن، ٣١.

[٢٧]المصدر نفسه، ٦٦.

[٢٨]ينظر الزمن النحوي في قصص القرآن الكريم، ٩١، وأقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، ٢٣١.

[٢٩]ينظر المصدر السابق، ٩١. ودراسات لأسلوب القرآن،٣٤٣.

[٣٠]ينظر المصدر نفسه ، ٩٢. ونتائج الفكر، ١٢٦.

[٣١] ينظر المصدر نفسه، ٩٢.

[٣٢]سورة الكهف، ٨٢.

[٣٣]سورة الشعراء، آية: ٨٢.

[٣٤]ينظر الزمن النحوي في قصص القرآن الكريم، ٩٣.

[٣٥]سورة الكهف، آية: ٧٩.

[٣٦] ينظر الجملة في القرآن الكريم دراسة أسلوبية دلالية، ١٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش، ١٧٢/١.

[٣٧]ينظر الجملة في القرآن الكريم دراسة أسلوبية دلالية، ١٨٢.

[٣٨]سورة النساء، آية: ١٠٠.

[٣٩]ينظر الجملة في القرآن الكريم دراسة أسلوبية دلالية، ١٨٣.

[٤٠]المصدر السابق، ١٨٢، ودلائل الإعجاز، ١٨٩، و١٩٠.

[٤١]ينظر المصدر نفسه، ٥.

[٤٢]سورة الذاريات، آية: ٢٥.

[٤٣]البيان في روائع القرآن، ٢١.

[٤٤]ظاهرة المفعول المطلق في القرآن الكريم، ١١٤، والخصائص، ٣٧٩/٢.

[٤٥]سورة الأحزاب، آية:٥٦.

[٤٦]سورة هود، لآية: ٥٤.

[٤٧]سورة الممتحنة، آية: ١٠.

[٤٨]ظاهرة المفعول المطلق في القرآن الكريم، ١١٤.

[٤٩]ينظر التأويل النحوي، ٢٨٥/١.

[٥٠]ينظر ظاهرة المفعول المطلق في القرآن الكريم، ١١٥.

[٥١]سورة النور، آية: ٤٠.

[٥٢]سورة النور دراسة نحوية صرفية، ٢٩.

[٥٣]سورة النور، آية: ٦٠.

[٥٤]سورة النور، آية: ٥٥.

[٥٥]سورة النور دراسة نحوية صرفية، ٣٠

[٥٦]سورة النور، آية: ٣١.

[٥٧]سورة النور دراسة نحوية صرفية، ٢٩.

[٥٨]سورة آل عمران، آية: ١٦.

[٥٩]الاسم الموصول في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية، ٧٦.

[٦٠]ينظر المصدر السابق، ٧٧.

[٦١]ينظر الاسم الموصول في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية، ٧٧.

[٦٢]سورة الدخان، آية: ٤١، و٤٢.

[٦٣]الفعل في القرآن الكريم، ٦٥.

[٦٤]إعراب القرآن للنحاس، ١٤٥/٤.

[٦٥]الاسم الموصول في القرآن الكريم، دراسة نحوية دلالية، ٦٥.

[٦٦]ينظر الاسم الموصول في القرآن الكريم، دراسة نحوية دلالية، ٦٥. وإعراب القرآن للنحاس،١٤٥/٤.

[٦٧]إعراب القرآن الكريم وبيانه، ١٣٠/٧.

[٦٨] ينظر الفاعل في القرآن الكريم، ٤٠.

[٦٩] المصدر السابق، ٤٠.

[٧٠]سورة القدر، آية: ٤.

[٧١] الفاعل في القرآن الكريم، ٤٠.

[٧٢]سورة الحجر، آية: ٢٠.

[٧٣]ينظر الاسم الموصول في القرآن الكريم، دراسة نحوية دلالية، ٢٠. وشرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،٢١١/١، و٢١٢.

[٧٤]سورة الأحقاف، آية: ٥.

[٧٥] سورة النور، آية: ٤١.

[٧٦]سورة النور، آية: ٤٥.

[٧٧]سورة الأعراف، آية: ١٩٤.

[٧٨]الاسم الموصول في القرآن الكريم، دراسة نحوية دلالية، ١٢، و١٣.

[٧٩]الربط ودلالته في القرآن الكريم، ٣١.

[٨٠]المصدر السابق، ٣٢.

[٨١]المصدر نفسه، ٣٢.

[٨٢]ينظر مستويات النظم في التركيب القرآني، ٣١، و٣٢.

[٨٣][٢] دلائل الإعجاز، ٤٥، و٤٦. وينظر مستويات النظم في التركيب القرآني، ٣٢.

[٨٤]مستويات النظم في التركيب القرآني، ٣٢.

[٨٥]سورة هود، آية: ٤٤.

[٨٦] دلائل الإعجاز، ٤٥، و ٤٦. وينظر مستويات النظم في التركيب القرآني،٣٣.

[٨٧]مستويات النظم في التركيب القرآني، ٣٤.

[٨٨]المصدر السابق، ٣٤.

[٨٩]سورة التوبة، آية: ٦.

[٩٠] ينظر الفاعل في القرآن الكريم، ٢٧، و٢٨. وشرح ابن عقيل، ٤٦٩/١، وما بعدها.

[٩١]سورة الانفطار، آية: ١، و٢.

[٩٢]الفاعل في القرآن الكريم، ٢٨.

[٩٣]ينظر المصدر السابق، ٢٨. وفي النحو العربي نقد وتوجيه، ٤٧، ونحو الفعل، ٨١، وأحياء النحو، ٥٥.

[٩٤]المصدر نفسه، ٣٧، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة: ٦.

[٩٥]ينظر المصدر نفسه، ٣٧.

[٩٦]ينظر المصدر نفسه، ٣٨.

[٩٧]الفاعل في القرآن الكريم، ٣٨.

[٩٨]سورة الزمر، آية: ٧٣.

[٩٩]الزمن النحوي في القصص القرآني، ٧٨. وبدائع الفوائد، ١٧٥/١.

[١٠٠]ينظر المصدر السابق، ٧٨.

[١٠١]ينظر المصدر نفسه، ٧٨.

[١٠٢]المصدر نفسه ، ٧٨.

[١٠٣]سورة يوسف، آية: ٧٠.

[١٠٤]الزمن النحوي في القصص القرآني، ٧٨، ٧٩.

[١٠٥]ظاهرة المفعول المطلق في القرآن الكريم، ٥٣. وحاشية الصبان، ١٦٣/٢.

[١٠٦]سورة نوح، آية: ١٧، و ١٨.

[١٠٧]ظاهرة المفعول المطلق في القرآن الكريم، ٥٣.

[١٠٨]سورة المدثر، آية: ٣٨.

[١٠٩]سورة النحل، آية: ٢٤.

[١١٠] ينظر الاسم الموصول في القرآن الكريم، دراسة نحوية دلالية، ٩٥، و٩٦.

[١١١]المصدر السابق، ٩٦.

[١١٢]التمييز في القرآن الكريم، ٣٣.

[١١٣]سورة آل عمران، آية: ١٩٥.

[١١٤]التمييز في القرآن الكريم، ٣٤.

[١١٥]سورة النساء، ٦.

[١١٦] ينظر التمييز في القرآن الكريم، ٣٤. والحال والتمييز نموذج في تأسيس الفرق ورفع اللبس بين المنصوبات، ١٣٨.

[١١٧]ينظر مثلاً، الفاعل في القران الكريم، ٩٤، والجملة في القرآن الكريم دراسة أسلوبية دلالية، ١٤٤، وما في النحو العربي وأساليب استعمالها القرآني، ٧٦، و ١٩١، و ١٩٩، والنواسخ الفعلية في القرآن الكريم، ٦٣.

[١١٨]النحويون والقرآن،٤٦.

[١١٩]سورة هود، آية: ٦٧.

[١٢٠]الفاعل في القرآن الكريم، ٩٢.

[١٢١]المصدر السابق، ٩٢.

[١٢٢]ينظر شرح ابن يعيش، مج١، ج٦٠٢/٦. والتخمير، ٩٥/١.

[١٢٣]سورة النور دراسة نحوية صرفية، ٢٧، و٢٨.

[١٢٤]ينظر المصدر السابق، ٢٧، ٢٨. وشرح الرضي على الكافية، ٢٣٢/٢.

[١٢٥]المصدر نفسه، ٢٨.

[١٢٦]المفردة القرآنية بين التنكير والتعريف بـ (ال) دراسة نحوية دلالية، ٤٢، و٤٣. وأحياء النحو، ١٧٦، ١٧٧.

[١٢٧]سورة الأحزاب، آية: ٤٠.

[١٢٨]سورة الأعراف، آية: ٦٥.

[١٢٩]سورة هود، آية: ٤٥.

[١٣٠]المفردة القرآنية بين التنكير والتعريف بـ (ال) دراسة نحوية دلالية، ٤٣.

[١٣١]ينظر مثلاً، التميز في القرآن الكريم، ٢٢، و٢٧. وظاهرة المفعول المطلق في القرآن الكريم، ٣٨، و٣٩. والاسم الموصول في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية، ٤٥، و٤٧، و٨٧. والنواسخ الفعلية في القرآن الكريم، ٥٠. والربط ودلالته في القرآن الكريم، ٨٠.

المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم.

. إحياء النحو، الأستاذ إبراهيم مصطفى، القاهرة مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩م.

ـ أصول البحث، تأليف الدكتور عبد الهادي الفضلي، (د.ط)، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي ـ قم المقدسة، (د.ت).

. إعراب القرآن الكريم وبيانه. الأستاذ محيي الدين الدرويش، ط١، سليمان زادة، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٠م.

ـ إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق ودراسة 'براهيم الأبياري، (د.ط)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

. إعراب القرآن للنحاس، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، ١٤٣٠هـ . ٢٠٠٩م.

ـ أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، الدكتور فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٩٧هـ . ١٩٧٧م.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا . بيروت ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م.

ـ بدائع الفوائد، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، دار الكتاب العربي بيروت د.ت.

ـ البيان في روائع القرآن، الدكتور تمام حسان، ط٣، نشر وتوزيع وطباعة عالم الكتب،١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م.

ـ التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العُكبري (ت٦١٦هـ)، وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٣٠هـ . ٢٠١٠م.

ـ تفسير البحر المحيط. محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي ت ٧٤٥، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، وشارك في التحقيق الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي والدكتور أحمد النجولي الجمل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان،١٤١٣هـ . ١٩٩٣م.

ـ تفسير التحرير والتنوير،تأليف سماحة الأستاذ الإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٤٠٤هـ. ١٩٨٤م.
ـ التفسير الكبير، للإمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدّين عمر المشتهر بخطيب الري (ت٦٠٤هـ)، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠١هـ. ١٩٨١م.
. تفسير الكشاف، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، اعتنى به وخرّج أحاديثه وعلّق عليه خليل مأمون شيما، ط٣، دار المعرفة. بيروت، ١٤٣٠هـ. ٢٠٠٩م
ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١، دار إحياء التراث العربي بيروت . لبنان، ١٤٣٠هـ. ٢٠٠٩م.
ـ الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى للطباعة والنشر ـ بيروت، (د.ت).
ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف محمد عبد الخالق عضيمة، (د.ط)، طبع ونشر وتوزيع دار الحديث ـ القاهرة، (د.ت).
. دلائل الإعجاز، تأليف الشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت٤٧١هـ أو ت٤٧٤هـ)، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر. رقم الإيداع ٨٤/٢١٧٩.
. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. لقاضي القضاة بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني ت٧٦٩هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت،١٤٢٣هـ. ٢٠٠٢م.
. شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تأليف جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيّد، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ. ٢٠٠١م.
ـ شرح الرضي، المعروف شرح كافية ابن الحاجب، تأليف رضيّ الدين الأستراباذي، وضع هوامشه د. إميل يعقوب، ط١، مؤسسة التاريخ العربي ،١٤٣٣هـ. ٢٠١٢م.
ـ شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير، تأليف القاسم بن الحسين الخوارمي (ت٦١٧هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
ـ شرح المفصل لابن يعيش. للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد مُوفق الدّين بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، حققه وشرح شواهده أحمد السيّد أحمد، راجعه ووضع فهارسه إسماعيل بن الجواد عبد الغنيّ، المكتبة التوقيفية.
ـ فلسفتنا، تأليف السيد محمد باقر الصدر، ط٢، دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
ـ في النحو العربي نقد وتوجيه. الدكتور مهدي المخزومي، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٥م.

ـ مجمع البيان في تفسير القرآن، تأليف أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسيّ (ت٥٨٤هـ)، ط١، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٥م.
. معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الفراء (ت٢٠٧)، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ١٥٢٣هـ . ٢٠٠٢م.
ـ معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق وضبط د. عبد السلام هارون، (د.ط)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩.
ـ المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م.
ـ مناهج البحث العلمي، تأليف عبد الرحمن بدوي، ط٣، وكالة المطبوعات ـ الكويت، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧م.
ـ نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيليّ (ت٥٨١هـ)، حققه وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، ط١، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
ـ نحو الفعل، أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، طبعة جديدة ٢٠٠٦.
ـ نحو القرآن، تأليف الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، (د.ط)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م.
. نحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، تأليف الأستاذ عباس حسن، ط٣، دار المعارف بمصر، ١٣٦٦هـ . ١٩٦٦م.
ـ النحويون والقرآن، الدكتور خليل بنيان، ط١، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان . الأردن، ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م.

الرسائل والاطاريح

ـ اسم التفضيل في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية، أحمد محمد نعمان عبد الحميد، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
ـ اسم الموصول في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية، حسين عودة هاشم/ رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
ـ التأويل النحوي في القرآن الكريم، تأليف الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، أطروحة دكتوراه جامعة القاهرة،١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
ـ التمييز في القرآن الكريم، خليل خلف بشير العامري، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م.

ـ الجملة في القرآن الكريم دراسة أسلوبية دلالية، عدنان خالد فضل المرابحي، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، ١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م
ـ الحال والتمييز نموذج في تأسيس الفرق ورفع اللبس بين المنصوبات، آن سوب لي، رسالة ماجستير، جامعة الأردن، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
ـ الربط ودلالته في القرآن الكريم، ليث داوود سلمان عبود آل شاهين، رسالة ماجستير جامعة البصرة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
ـ الزمن النحوي في القصص القرآني، حبيب مشخول حسن، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.
ـ سورة النور دراسة نحوية وصرفية، أيمن صالح نعمة، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.
ـ ظاهرة المفعول المطلق في القرآن الكريم، عبد الرحمن فرهود جساس الزيرجاوي، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.
ـ الفاعل في القرآن الكريم، نجلة يعقوب يوسف، رسالة ماجستير، جامعة البصرة ـ كلية الآداب، ١٤٢٠هـ
ـ "ما" في النّحو العربي وأساليب استعمالها القرآني، مهند ذياب فيصل الجبر، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
ـ مستويات النظم في التركيب القرآني، عبد الواحد زيارة إسكندر المنصوري، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
ـ المفردة القرآنية بين التنكير والتعريف بـ "ال" دراسة نحوية دلالية، عبد المحسن لفة فارس الفياض، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
ـ النواسخ الفعلية في القرآن الكريم، عبد الحسين إبراهيم محمد، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.